

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومساهمتها في تشكيل المنظور الجنساني في التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة، وهي منظمات غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه حالياً بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



البيان

المرأة في الاقتصاد العالمي في وقت الأزمة

مقدمة: تأثير الأزمات المتعددة على النساء

١ - تتيح الدورة الرابعة والخمسون للجنة وضع المرأة المقرر عقدها في عام ٢٠١٠ فرصة ثمينة لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور ١٥ عاما على اعتماده في عام ١٩٩٥. وترى الحركة النقابية العالمية، التي ستكون ممثلة في لجنة وضع المرأة بالرابطة الدولية للتعليم والاتحاد الدولي لنقابات العمال والهيئة الدولية للخدمات العامة، أنه لا يكاد يكون هناك سبب يدعو إلى الاحتفال. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء محنة ملايين النساء العاملات اللاتي وقعن في شرك مجموعة من الأزمات المالية المتعددة لم تكن لهن يد فيها، بيد أنها تؤثر على فرصهن في العيش عيشة كريمة في ظل المساواة والتحرر من الفقر. وبعد أن تعرضن لأزمي الغذاء والطاقة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، عانين من آثار الأزمة المالية التي بلغت أوجها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، معجلة بوقوع أزمة عمل حقيقية. وإضافة إلى ذلك، توقع الأزمة المناخية المستمرة أضرارها على مهل.

٢ - وقد أدت هذه الأزمات المتعددة في مجالات الغذاء والشؤون المالية والعمل والمناخ إلى فقدان جزء كبير من المكاسب التي أُحرزت في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأثرت تأثيرا سلبيا وغير متناسب على النساء، فزادت مما يعانين منه من فقر وانعدام الأمن الغذائي، وحدثت من حصولهن على العمل اللائق، والتعليم الجيد الميسور التكلفة، والخدمات الصحية والإنجابية، والماء وسائر الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن هذه الأزمات قوضت بالفعل السياسات الوطنية الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وإلى إنصافهما.

أبعاد الأزمة في مجالات العمل والغذاء والمناخ

٣ - على الرغم من التأكيدات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن أسوأ مرحلة من الأزمة ستولي قريبا، ورغم التنبؤات بحدوث تصاعد في نمو الاقتصاد العالمي، قدّرت منظمة العمل الدولية أن البطالة في مختلف أنحاء العالم ستزيد بمقدار ٥٠ مليون عاطل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، ليصل معدلها الإجمالي العالمي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. وسيرتفع عدد العاملين من الفقراء، الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم، إلى ٢٠٠ مليون شخص. ونظرا لأشكال التمييز المتعددة والمنظمة التي تواجهها النساء كعاملات في وظائف خارجة

عن المعتاد متدنية الأجر محفوفة بالمخاطر، يضطلعن بها إلى جانب أدوارهن كراعيات للأسرة، فإن أزمة العمل تؤثر عليهن أكثر من غيرهن. ومع تضائل ميزانيات القطاع العام من جراء الأزمة، ألقي على عاتقهن عبء أثقل يتمثل في رعاية الأسر المعيشية والقيام بأنشطة الخدمات الاجتماعية، دون دخل أو تعويض اجتماعي.

٤ - وأدى نموذج النمو القائم على الصادرات الذي تمليه المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية إلى تفكيك قطاع إنتاج الأغذية المحلي في العديد من البلدان، وأفضى، بالاقتران مع المضاربة في الأغذية والسلع الأساسية الأخرى، إلى ندرة الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وازدادت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه سوءاً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من جرّاء تغير المناخ وانتشار الجفاف. وخلف هذان العاملان آثاراً خطيرة على منتجي الأغذية في المناطق الريفية، وأغلبهم نساء، وأثر على قدرتهم على إطعام أسرهم. وارتفعت مستويات سوء التغذية في البلدان المنخفضة الدخل ارتفاعاً مأساوياً، مما دفع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إلى تكثيف برامجهما للإغاثة الغذائية في المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة. وقد زاد العدد التقديري للجوعى ليصل إلى بليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يحصل ما مجموعه ١,٣ بليون شخص على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بينما يقع ١٠٠ مليون شخص سنوياً في براثن الفقر من جراء تكاليف الرعاية الصحية.

العولمة وتشغيل المرأة

٥ - لا شك في أن العولمة قد أتاحت فرصاً جديدة لتشغيل النساء، في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات؛ ومع ذلك لا تزال النساء يواجهن صعوبات في الحصول على فرص العمل والتعويض والتنقل بين الوظائف، بقدر يلائم مستواه التعليمي ومهارتهن. ويؤدي نوع الجنس دوراً حاسماً في تحديد قيمة عمل وأجر النساء العاملات في قطاع الصحة على الصعيد العالمي وسائر القطاعات الاجتماعية. وظل تفاوت الأجر على أساس نوع الجنس، على مر التاريخ، يستند إلى تصور مفاده أن دور المرأة الرئيسي يكون في البيت، أي رعاية أسرتها وأداء الأشغال المنزلية. ولذلك تُعتبر أدوار النساء في مكان العمل امتداداً لأدوارهن في البيت، وغالباً ما تُحدّد هياكل الأجر بناءً على ذلك. ومن ثم تظل أوجه الإجحاف في الأجر مشكلة مستمرة أمام المرأة العاملة. وليس هناك بلد في العالم حقق المساواة في الأجر، التي تُعرّف باعتبارها الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، أو العمل المتساوي القيمة. وتبلغ الفجوة في الأجر في بعض البلدان الصناعية، مثل بلدان الشمال الأوروبي، في الوقت الراهن نسبة ١٢ في المائة، غير أنها تتجاوز أحياناً ٥٠ في المائة في العديد من البلدان.

٦ - وتوجد النساء العاملات في أدنى درجات سلم سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، بحيث لا يكتسبن إلا قدرا ضئيلا من القيمة المضافة عن العمل المتزلي، من قبيل صنع السجاد والملابس والسيجار. وقد أصبح النمو القائم على التصدير ومناطق تجهيز الصادرات أداة هامة في النشاط الإنمائي، حققت نتائج متباينة من حيث التأثير على الشابات اللاتي يشكلن غالبية القوة العاملة. وغالبا ما تعمل الشابات في ظروف عمل محففة ويقعن ضحايا التحرش الجنسي. ويُحرمن من حقهن الأساسي في الانضمام إلى النقابات والاستفادة من حماية العمال التي تضمنها الاتفاقات الجماعية. وفي العديد من البلدان النامية، توظف أغلبية النساء العاملات (ما يزيد على ٧٠ في المائة) في الاقتصاد غير الرسمي، كمنتجات ريفيات يعملن لحسابهن أو بائعات بالتجزئة في أسواق المدن أو بائعات متجولات. ويتلقين مقابل ذلك أجورا زهيدة ويعملن في ظروف مزرية. وفي أغلب الأحيان لا تشمل تشريعات العمل الوطنية القطاع غير الرسمي، فتحرم النساء العاملات فيه من حقوق العمال الأساسية.

٧ - ويمثل عمل الرعاية غير المدفوع الأجر أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين وفقر النساء. وفي بلدان أفريقية كثيرة، زاد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تؤديه النساء وكثفه وقلص إلى حد أبعد فرصهن في ضمان عمل منتج مدفوع الأجر.

الاستثمار في التعليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان

٨ - يعتبر الاستثمار في التعليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان أمرا أساسيا لاستعادة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب التغلب على النقص الحاد في المعلمين الأكفاء والمدرّبين، ولا سيما في العالم النامي. ونظرا إلى تزايد مستويات الالتحاق بالمدارس، ستكون هناك حاجة إلى ٢,٤ مليون معلم تقريبا (١,٢ مليون وظيفة معلم جديدة) بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، لتعميم التعليم الابتدائي. وهناك عدد من العوامل يعترض توفير تعليم عام جيد النوعية: غياب التدريب وتنمية القدرات المهنية، وزيادة استقدام الموظفين على أساس تعاقدية، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتزايد الكوارث الطبيعية من جراء تغير المناخ، ونشوب النزاعات التي تؤدي إلى إضعاف فئتي المعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية وتعرضها للاعتداء.

٩ - وتتطلب مواجهة هذه التحديات اتباع نهج متكامل، مقترن بسياسات تزيد فرص الحصول على التعليم للفتيات والفتيان من كل الخلفيات الاجتماعية، وتعزيز الشمولية والنوعية على جميع المستويات وفي كل الظروف. ويجب أن تستند السياسات إلى قاعدة قوامها الاستثمار في تحقيق المساواة في التعليم تجمع بين استقدام الموظفين على نطاق واسع

وتوفير ما يناسب المعلمين من تعليم سابق للخدمة وتدريب مستمر أثناءها. ويجب أن تتضمن السياسات قيادة قوية وفعالة في المدارس، وتوافر ظروف عمل سليمة، ومناهج دراسية ومواد تعليمية ذات صلة، تُمكن المعلمين الملتزمين الذين يرغبون في الاضطلاع بدورهم من أداء عملهم على الوجه الحسن، ويجب أن تضمن لجميع الأطفال تعليماً جيداً.

١٠ - وتعليم الفتيات هو أكثر الأدوات الإنمائية فعالية وكفاءة. فالفتيات المتعلّمات قادرات على التفاوض في إنجاب عدد قليل من الأطفال، يكونون بدورهم أصح وأفضل تعليماً. وتضطلع النساء المتعلّمات بدور اقتصادي وسياسي فعال بشكل متزايد على الصعيدين المحلي والوطني.

معالجة النقص المزمّن في الاستثمار في الخدمات العامة

١١ - لا يزال النقص المزمّن في الاستثمار في الخدمات العامة في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء عائقاً كبيراً أمام تحرر النساء وتمكينهن اجتماعياً واقتصادياً. وتعتمد النساء، على وجه الخصوص، على توافر خدمات جيدة في مجالات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية والعناية بالأطفال وتوزيع المياه والطاقة. وعندما لا توفر الدول ما يكفي من خدمات الصحة والرعاية العامة، يقع على عاتق النساء عبء ثقيل يتمثل في التعويض على غياب تلك الخدمات. ولذلك يُعتبر حصول الجميع على خدمات عامة جيدة النوعية أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - ويعتبر القطاع العام، في جميع أنحاء العالم، مستخدماً هاماً للنساء. وهو في حالات عديدة المستخدم الوحيد الأكبر للنساء خارج الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، فالتفرقة المهنية وبخس عمل النساء قدره وتزايد هشاشة وظائف القطاع العام (من خلال الاستعانة بمصادر خارجية، والعقود القصيرة الأمد، والتعاقد من الباطن على نحو غير رسمي، والاستخدام العشوائي لوكالات التوظيف) عوامل تعوق تمكين المرأة والنهوض بها اقتصادياً بشكل حقيقي.

التوصيات

١٣ - ينبغي للنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد السائد الذي يدعو إلى النمو من خلال التوجه نحو تجميع رأس المال أن يفسح الطريق أمام تحقيق نموذج اجتماعي للنمو القائم على الرخاء المشترك بتوفير العمل اللائق الذي تكون المساواة بين الجنسين عنصراً جوهرياً فيه. ويجب أن يتحقق ذلك عن طريق عملية تحول جذري. ويجب أن تكون النساء عناصر فاعلة

في هذه العملية التي تروم التغيير، بحيث يتبوأن مكانتهن على مستويات القيادة واتخاذ القرار في الهيئات العالمية والوطنية لصنع القرارات وفي النقابات.

١٤ - ويحدد عدد من الصكوك السياسات والإطار المعيارى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وينبغي أن تكون هذه الصكوك دعامة للسياسات والبرامج الهادفة إلى استعادة النمو، في إطار المساواة، في الاقتصاد العالمى والاقتصادات الوطنية. وتكتسي الصكوك التالية أهمية قصوى في هذا الصدد:

(أ) منهاج عمل ييجن واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) الميثاق العالمى لفرص العمل الذى اعتمدته منظمة العمل الدولية في دورة مؤتمر العمل الدولى الثامنة والتسعين (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، الذى يقترح مجموعة شاملة من تدابير السياسة العامة التى يجب أن تتخذها البلدان لمعالجة الأزمة، مع تركيز شديد على إيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعى، والحقوق الأساسية في أثناء العمل، تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية الأربعة المحددة في برنامج توفير العمل اللائق؛

(ج) قرار منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، الذى اعتمدته مؤتمر العمل الدولى في دورته الثامنة والتسعين (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، الذى يؤكد أن معايير العمل الدولية هي الوسيلة الأولى لتشجيع المساواة بين الجنسين في عالم العمل، ويشدد، في ذلك الصدد، على أهمية اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)، واتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)، واتفاقية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٧٥)، واتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧). وإضافة إلى ذلك، يجب أن تدمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاتفاقيات التى تنشئ حقوقاً تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛

(د) ينبغي أن تواصل الحكومات الترويج لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٨ بشأن علاقة الاستخدام، وتُكيف نطاق القوانين واللوائح ذات الصلة من أجل ضمان الحماية الفعلية لجميع العمال الذين يؤدون عملهم في سياق علاقة استخدام، بمن فيهم العمال الذين يقومون بأشكال عمل مخفوفة بالخطر أو خارجة عن المعتاد. وينبغي تحديد الثغرات التشريعية التى تترك النساء والفتيات دون حماية قانونية وتمنعهن من التمتع بحقوق الإنسان وحقوق العمل الكاملة، وسد تلك الثغرات؛

(هـ) يجب على الحكومات أن تستثمر بقدر كبير في التعليم العام في الوقت الراهن، وتجعله حجر الزاوية في خطط الإنعاش الاقتصادي؛

(و) يجب على الحكومات أن تستثمر بقدر كبير في الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك رعاية الأطفال والمسنين، وشبكات المياه والطاقة العمومية، باعتبارها أدوات لتحقيق المساواة بين الجنسين والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية؛

(ز) من المهم الاستناد في عمليات صياغة السياسات وتنفيذها، على المستويات العالمي والوطني والمحلي، إلى إقامة حوار اجتماعي ومشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بمشاركة النقابات وممثلات النساء العاملات، لكفالة الاسترشاد بهدفي تحقيق المساوات بين الجنسين وتوفير العمل اللائق في وضع السياسات وتنفيذها.
